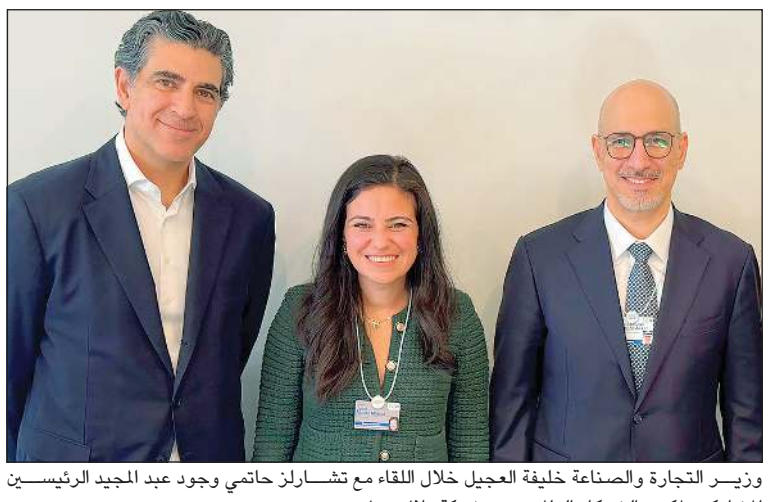
وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل خلال اللقاء مع تشارلز حاتمي وجود عبد المجيد الرئيسين المشاركين لمكتب الشركاء العالميين من شركة بلاك روك

خليفة العجيل وجاريد كوهين رئيس الشؤون العالمية لشركة «غولدمان ساكس»

الوزير خليفة العجيل وجيني جونسون الرئيس التنفيذي لشركة فرانكلين تمبلتن

وزير التجارة استعرض البيئة الاقتصادية والفرص المتاحة أمام المستثمرين الأجانب مع «غولدمان ساكس» و«بلاك روك» و«فرانكلين تمبلتن إنفستمنت» و«إنفست كورب»

خليفة العجيل من «دافوس»: مسار إصلاحي متكامل.. يعزز جاذبية السوق الكويتي

دافوس ـ كونا: أكد وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل جاذبية السوق الكويتي التي تقوم على مسار إصلاحي متكامل يربط بين التشريع وكفاءة الأسواق وتحديث البنية التحتية بما يعزز ثقة المستثمر المؤسسي طويل الأجل وذلك في اجتماعات مع كبرى المؤسسات الاستثمارية العالمية جاذبية.

وأوضح الوزير في تصريح لـ «كونا» أن الاجتماعات جرت على هامش أعمال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، حيث جمعت عددا مهما من ممثلي كبرى شركات الاستثمار وإدارة الأصول العالمية، أبرزها: «غولدمان ساكس»، و«بلاك روك»، و«فرانكلين تمبلتن انفستمنت»، و«إنفست كورب»، وبحث خلالها وزير التجارة تطورات البيئة الاقتصادية بالكويت وفرص الاستثمار المتاحة وجاذبية السوق الكويتي للمستثمر الأجنبي. وشدد العجيل خلال الاجتماعات على أن الكويت تعمل وفقا لرؤية واضحة لتعزيز بيئة اقتصادية جاذبة ومستقرة تقوم على تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي وتحسين كفاءة الأسواق، بما يعزز ثقة المستثمرين ويواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، مؤكدا الدور المحوري الذي يقوم به مجلس الوزراء في دعم مسار الإصلاحات التشريعية والاقتصادية.

واستعرض وزير التجارة والصناعة التطور الذي تشهده أسواق المال الكويتية، لافتا إلى أن ارتفاع القيمة السوقية من 131 مليار دولار في 2023 لتصل إلى نحو 175 مليار دولار في 2025، بمتوسط نمو سنوي بلغ 14,5٪، علاوة على القفزة في قيمة التداولات إلى 87 مليار دولار خلال عام 2025.

وأضاف أن قيمة ملكية المستثمرين الأجانب ارتفعت إلى نحو 27 مليار دولار، ما يعكس تنامي ثقة المستثمرين الدوليين في السوق الكويتي وجودة الإطار التنظيمي، مؤكدا أن جاذبية السوق الكويتي للمستثمر الأجنبي تقوم على مسار إصلاحي متكامل يشمل تحديث البنية التشريعية وتطوير أسواق المال. وأوضح العجيل أن سوق الكويت للأوراق المالية شهد في يوليو 2025 إصلاحات جوهرية في بنيته التحتية مع دخول قرار هيئة أسواق المال رقم 101 لسنة 2025 حيز النفاذ، بما يعكس تحولا نوعيا في كفاءة السوق وشفافيته ويعزز قدرته على استقطاب الاستثمارات المؤسسية طويلة الأجل في إطار التزام الدولة دعم مسار تنويع الاقتصاد الوطني.

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل وأندرو شلوسبرغ الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «إنفست كورب»

كما تطرق إلى قانون التجارة الرقمية الجديد لما يمثله من محطة مفصلية في مسار تحديث البيئة الاقتصادية في الكويت وانعكاسا لتوجه استراتيجي نحو دعم الاقتصاد الرقمي، موضحا أن هذا القانون لاقى استحسان ممثلي الشركات الاستثمارية باعتباره مؤشرا عمليا على انطلاقة مسار جديد لتطوير المنظومة الاقتصادية وتعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات طويلة الأجل. وأكد الوزير في ختام اللقاء حرص الكويت على مواصلة الحوار مع كبرى المؤسسات الاستثمارية الدولية وتعزيز الشراكات القائمة بما يدعم أهداف التنمية الاقتصادية ويرسخ مكانة الكويت كمركز استثماري فاعل في المنطقة.

الجدير بالذكر، أن الاجتماع السنوي 56 للمنتدى الاقتصادي العالمي، مثل منصة رئيسية لصناع القرار جمع أكثر من 3 آلاف مشارك من 400 من كبار القادة السياسيين ونحو 65 من رؤساء الدول والحكومات وغالبية قادة دول مجموعة السبع إلى جانب ما يقارب 830 من كبار الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارة وقادة التكنولوجيا. وتركزت النقاشات على قضايا السلام والأمن والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي والاستثمار في الإنسان، إضافة إلى سبل تحقيق الازدهار ضمن حدود الاستدامة البيئية.

- مجلس الوزراء يقوم بدور محوري لدعم الإصلاحات التشريعية والاقتصادية
- ارتفاع القيمة السوقية لبورصة الكويت إلى 175 مليار دولار بنهاية عام 2025
- 27 مليار دولار ملكية الأجانب في السوق.. تعكس تنامي ثقتهم وجودة الإطار التنظيمي
- قانون التجارة الرقمية الجديد محطة مفصلية بمسار تحديث البيئة الاقتصادية
- حريصون على مواصلة الحوار مع كبرى المؤسسات الاستثمارية وتعزيز الشراكات القائمة
- تطوير إطار تشريعي وتنظيمي وتحسين كفاءة الأسواق.. بما يعزز ثقة المستثمرين

مسار ربحي تصاعدي للشركات المدرجة خلال 2025 مدفوع بتحسن الأداء التشغيلي واستقرار المتغيرات الاقتصادية

بدء موسم النتائج المالية في بورصة الكويت.. أرباح أعلى وتوزيعات أقوى

أحمد مغربي

مع اقتراب انطلاق موسم الكشف عن النتائج المالية السنوية والتوزيعات النقدية للشركات المدرجة في بورصة الكويت عن عام 2025، يدخل السوق مرحلة مفصلية في تقييم الأداء الفعلي للشركات وقراءة اتجاهات الربحية والاستدامة، في وقت تتزايد فيه التوقعات بأن تعكس القوائم المالية المرتقبة نتائج أفضل مقارنة بالعام السابق، مدفوعة بجملة من العوامل الإيجابية، في مقدمتها تحسن البيئة التشغيلية، وارتفاع مستويات النشاط والسيولة، واستقرار نسبي في المتغيرات الاقتصادية والمالية، إلى جانب قدرة الشركات على التكيف مع المتغيرات التنظيمية والتشغيلية.

ويأتي هذا الموسم في ظل مسار تصاعدي للأرباح على امتداد عام 2025، حيث أظهرت النتائج الفصلية المتتالية أن الشركات المدرجة نجحت في الحفاظ على زخم ربحي متوازن، ما عزز من ثقة المستثمرين بأن العام يتجه نحو الإغلاق بنتائج إيجابية على مستوى السوق ككل، وليس على مستوى شركات أو قطاعات بعينها.

وبالعودة، إلى نتائج أعمال الشركات خلال الربع الأول من العام الماضي، فقد أظهرت المؤشرات استقرار وربحية واضحة، إذ أعلنت 134 شركة مدرجة في بورصة الكويت نتائجها المالية عن هذه الفترة، محققة صافي أرباح بلغ 763,5 مليون دينار، وبنمو يقارب 1٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ورغم محدودية معدل النمو، فإن هذه النتائج عكست قدرة الشركات على الحفاظ على مستويات أرباح مستقرة في مرحلة مبكرة من العام، وسط بيئة اقتصادية لا تخلو من التحديات، وهو ما شكل قاعدة انطلاق متماسكة لبقية فترات السنة المالية. ومع الانتقال إلى نتائج النصف الأول من عام 2025، بدأت ملامح التحسن الربحي تظهر بصورة أوضح، مدعومة بتوسع النشاط التشغيلي وارتفاع الإيرادات لدى عدد من القطاعات الرئيسة، وفي مقدمتها البنوك والخدمات المالية والصناعة والاتصالات، إذ حققت 135 شركة صافي أرباح بنحو 1,243 مليار دينار، وقد انعكس هذا التحسن على سياسات توزيع الأرباح، حيث أقرت 10 شركات توزيعات نقدية ومنحة مجانية للمساهمين بعد انتهاء موسم الحصاد نصف السنوي، إذ أقرت مجالس إدارات 8 بنوك وشركات مدرجة ضمن قوائم السوقين الأول والرئيسي توزيعات نقدية بقيمة 265 مليون دينار، فيما أقرت شركتان توزيع أسهم منحة مجانية، في مؤشر واضح على متانة المراكز المالية وثقة الإدارات التنفيذية بقدرة الشركات على مواصلة تحقيق أرباح مستقرة خلال النصف الثاني من العام.

تدرج إيجابي بالأرباح

هذا التدرج الإيجابي في الأداء استمر مع إعلان نتائج الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، حيث بلغت أرباح الشركات المدرجة خلال هذه الفترة 2,08 مليار دينار لنحو 134 شركة، وهو ما عكس نموا تدريجيا في الأرباح التشغيلية لدى غالبية القطاعات الرئيسة، وجاء هذا الأداء مدعوما بارتفاع حجم الأعمال، وتحسن هوامش الربحية، واستفادة بعض القطاعات من الاستقرار النسبي في أسعار الفائدة خلال فترات من العام، إلى جانب ضبط التكاليف وتعزيز كفاءة الإدارة المالية، ما أسهم في ترسيخ قاعدة أرباح قوية مع اقتراب نهاية العام.

وتشير هذه النتائج التراكمية إلى أن السوق دخل الربع الرابع من عام 2025 وهو يتمتع بزخم ربحي متماسك، مدعوما بعوامل موسمية وتشغيلية عادة ما تصب في صالح النتائج السنوية، فالربع الرابع يشهد تقليديا تسجيل إيرادات إضافية مرتبطة بإقفال العقود، وتحقيق مكاسب استثمارية، ومعالجة بنود محاسبية مؤجلة، فضلا عن تحسن نتائج بعض الشركات ذات الطابع الموسمي، ما يعزز التوقعات بأن يكون هذا الربع هو الأقوى من حيث تسجيل الأرباح، وأن يسهم في إنهاء العام بنتائج تفوق مستويات عام 2024.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية المقارنة مع الأرباح المجمعة للشركات المدرجة في نهاية عام 2024، التي بلغت نحو 2,8 مليار دينار لنحو 137 شركة مدرجة، وهو رقم شكل قاعدة مرجعية قوية لأداء عام 2025، ورفع من سقف التوقعات بشأن النتائج السنوية، خاصة في ظل استمرار الزخم التشغيلي، وتحسن مستويات التداول، وارتفاع كفاءة استثمار السيولة لدى الشركات.

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، بدأ متغير جوهري في الظهور وهو تحمل الشركات والبنوك المدرجة لأعباء ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات، ورغم تفاوت أثر هذه الضريبة بين شركة وأخرى، لاسيما لدى البنوك والشركات ذات الارتباطات الخارجية أو الهياكل التشغيلية العابرة للحدود، إلا أنها تمثل عاملا ضاغطا على صافي الربحية، وينتظر أن تظهر انعكاساتها بشكل أوضح في القوائم المالية السنوية، سواء من خلال تراجع نسبي في الأرباح أو عبر إعادة هيكلة بعض السياسات المالية والضريبية.

ومع ذلك، تشير القراءة المتوازنة إلى أن الشركات المدرجة تمتلك القدرة على امتصاص هذا الأثر، مستندة إلى مستويات جيدة من الأرباح التشغيلية، وتوافر الاحتياطيات، وكفاءة إدارة التكاليف، ما يعني أن هذه الضريبة، رغم أهميتها، لن تغير الاتجاه العام الإيجابي للسوق، لكنها ستفرض على المستثمرين قراءة أكثر دقة لجودة الأرباح واستدامتها.

في المحصلة، يدخل موسم إعلان النتائج المالية والتوزيعات عن عام 2025 في بورصة الكويت وسط مسار تصاعدي واضح للأرباح، بدأ بنتائج مستقرة في الربع الأول، وتعزز في النصف الأول، وترسخ خلال الأشهر التسعة، مع توقعات بأن يحمل الربع الرابع دفعة إضافية تنهي العام بصورة أكثر إيجابية، في سوق يبدو مهيأ للحفاظ على استقراره وربحيته رغم المتغيرات الجديدة.

«المالية» تشدد على موظفيها: البيانات الضريبية سرية

علي ابراهيم

شددت وزارة المالية على موظفيها بأن جميع المستندات والبيانات الضريبية المدرجة ضمن الملفات الضريبية والمحفوظة لدى الوزارة تعد معلومات سرية، ولا يجوز تصويرها أو تداولها أو استخدامها لغير الأغراض الوظيفية الرسمية.

ووفقا لتعميم رسمي، اطلعت عليه «الأنباء»، بشأن تنظيم إجراءات الاطلاع والتصوير والاستعارة بغرف الملفات، أكدت الوزارة أن هذا التعميم يأتي حرصا على سرية الملفات الضريبية، وضمان الحفاظ على محتوياتها، وحسن سير العمل داخل الإدارات المختصة، وهو أمر يحقق مستوى مرتفعا من الحوكمة المؤسسية، خصوصا أن حوكمة الاطلاع على البيانات الضريبية تعد أداة رئيسية لتحقيق التوازن بين متطلبات العمل الوظيفي وحماية السرية، فليس كل موظف بحاجة إلى الاطلاع الكامل على البيانات، بل يجب أن يكون ذلك وفقا لمبدأ الحاجة إلى المعرفة. وتعد البيانات الضريبية من أكثر أنواع البيانات حساسية، لأنها تمثل الأساس الذي تبنى عليه عمليات التقدير الضريبي، والتحصيل، والرقابة، وتسوية المنازعات، وتشمل هذه البيانات معلومات مالية دقيقة الشركات، مثل الدخل، والأرباح، والمصروفات، والحسابات، والعقود، والالتزامات القانونية، إذ تستخدم في تحديد الوعاء الضريبي بدقة وعدالة، ومكافحة التهرب أو التلاعب الضريبي، ودعم اتخاذ القرار المالي والاقتصادي، وإعداد الإحصاءات والتقارير المالية، وحماية المال العام وضمان استدامة الإيرادات، كما تمثل هذه البيانات مرجعا قانونيا في حال النزاعات الضريبية. وأوضح التعميم أن الاطلاع على الملفات الضريبية يتم وفقا لضوابط محددة، حيث يتعين على الموظف الراغب في الاطلاع تحديد اسم ورقم الملف من خلال نموذج مخصص لهذا الغرض، على أن يتم الاطلاع على الملف الضريبي داخل غرفة الملفات فقط، ووفقا لموعد يتم تحديده مسبقا بالتنسيق مع الموظف المختص، بما يمنع إخراج الملفات من أماكنها أو تداولها خارج الإطار المسموح به. وفيما يتعلق بتصوير المستندات، نص التعميم على أن يقوم الموظف بتحديد المستندات المطلوب تصويرها عبر نموذج معتمد، على أن يتولى الموظف المختص بغرفة الملفات عملية التصوير بنفسه، ثم تسليم النسخ للموظف طالب التصوير بعد التوقيع بالتسلم، وذلك لضمان توثيق عملية التصوير وحصر المسؤولية، ومنع أي استخدام غير مصرح به للمستندات الضريبية. أما بشأن استعارة الملفات أو المستندات، فقد حدد التعميم أن ذلك يتم في حالات استثنائية فقط، يقرها مدير الإدارة التابع لها الموظف طالب الاستعارة، مع ضرورة تحديد الملف أو المستند والغرض من الاستعارة بشكل واضح. وبين التعميم أن مدة الاستعارة لا تتجاوز 5 أيام عمل، مع إمكانية التجديد لمدد مماثلة عند الحاجة، على أن يعاد الملف إلى غرفة الملفات فور انتهاء الغرض من الاستعارة. وأوجب التعميم على الموظفين المختصين بغرف الملفات متابعة مدد الاستعارة والتجديد بشكل دوري، وإعداد تقارير منتظمة في حال عدم الالتزام بالمواعيد المقررة، ورفعها إلى الجهات الإدارية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

ويأتي هذا التعميم ضمن توجهات وزارة المالية لتعزيز حماية البيانات، وترسيخ مبادئ السرية والحوكمة، ورفع كفاءة العمل الإداري، بما ينسجم مع أفضل الممارسات المعتمدة في إدارة المعلومات والملفات ذات الطابع المالي والضريبي.

ويؤكد التعميم أن سرية البيانات الضريبية تكتسب أهمية قصوى، لكونها تمس الذمة المالية والخصوصية الاقتصادية للمكلفين، وأي تسريب أو استخدام غير مشروع لهذه البيانات قد يؤدي إلى أضرار جسيمة، سواء للأفراد أو للشركات أو للاقتصاد الوطني ككل، إذ تكمن أهمية الحفاظ على سرية تلك البيانات في حماية خصوصية المكلفين منع استغلال بياناتهم، وتعزيز الثقة بين المكلف والسلطة الضريبية، وضمان الالتزام الطوعي بالقوانين الضريبية، والحماية من المسؤوليات القانونية والتعويضات.